مشروع تنظيم «خلف الرازي».. إنذارات الإخلاء وزعت وصرف تعويضات الإيجار بانتظار الإفراج عن الشيكات!!

الوطن

كثرت في الأيام الأخيرة شكاوى المواطنين القاطنين في المنطقة التنظيمية الأولى الخاصة بالمرسوم التشريعي ٦٦ لعام ٢٠١٢، «خلف الرازي وجنوب المتحلق»، حول توزيع الإنذارات من المحافظة للإخلاء وعدم توزيع الاستحقاقات المادية المخصصة وفقاً للمرسوم حتى يستطيع هؤلاء تأمين مكان لإقامتهم بعد تسليم مساكنهم إلى المحافظة.

مصدر مسؤول في محافظة دمشق أكد لـ«الوطن» تخصيص المشروع بمبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية بقرار صدر مؤخراً من مجلس النقد والتسليف سمح بموجبه للمصرف التجاري السوري ومصرف التوفير باستثناف منحهما قروضاً لجهة طلب محافظة دمشق لتمويل الأعمال المناطة بالمحافظة في المنطقة التنظيمية المحددة بالمرسوم ٦٦ لعام ٢٠١٢، للمنطقة الأولى تنظيم منطقة جنوب شرق المزة من المنطقتين العقاريتين مزة، كفرسوسة، والمنطقة الثانية تنظيم جنوبي المتحلق الجنوبي من المناطق العقارية مزة كفرسوسة قنوات يساتين داريا قدم.

وبين المصدر أنه بالنسبة للاجتماعات التي تم عقدها مسبقاً بين المحافظة والمصرف العقاري للحصول على قرض للمشروع، لم يتم الحصول على موافقة من مصرف سورية المركز للسماح للمصرف العقاري بمنح قروض للمحافظة لمصلحة المشروع.

وأكد قيام الجهات المالية في المحافظة باستقدام الأموال لحسابات المحافظة على حين يتم انتظار تزويد المحافظة بكمية الشيكات المطلوبة لمصلحة المشروع والمقدرة بـ١٢ ألف شيك، ليصار إلى تحريرها للصرف لمستحقيها وفقاً للجداول الاسمية والإنذارات الجاهزة لدى المحافظة.

وطالب المصدر المنذرين بضرورة مراجعة المحافظة للتقدم بطلب مرفق بمستند يثبت إشغال المنذر للمناطق الواردة في المرسوم، لافتاً إلى أن المحافظة وبهدف تسهيل الإجراءات على المواطنين المنذرين لم تطالب بأي أوراق أو إيصالات براءة ذمة لإرفاقها بالطلبات من أجل الحصول على الشيك المخصص لهم.

وكلاء يقبضون رواتب متوفين

إشارات استفهام حول رواتب ٧٧٠٠ متقاعد في الرقة

محمد راكان مصطفى

حصلت «الوطن» على معلومات موثوقة من مصدر مسؤول تكشف عن نتائج اجتماع اللجنة المشكلة لتدقيق المعاشات الصادرة من فرع تأمينات دمشق لفرع تأمينات الرقة والعمل على اقتراح الآلية المناسبة للعمل.

وأكد المسؤول قيام اللجنة بزيارة لفرع تأمينات دمشق على مدار يومين في وقت سابق، وأجرت اجتماعات مع المعنيين بتسليم المعاشات لفرع تأمينات الرقة ومع بعض الوكلاء الجماعيين بالإضافة للاجتماع مع معاون المدير العام للمؤسسة العامة للبريد.

ونتيجة للزيارة تبين وجود نحو ٧٧٠٠ ملف معاش يتم تسليم معاشاتهم عبر مجموعات عن طريق الوكلاء و٥٧٦ ملفاً يتم صرفها لأصحاب ومستحقي معاشات فرع تأمينات الرقة المقيمين في محافظة دمشق حالياً.

إضافة إلى أن المعاشات الجديدة التي تصدر عن فرع تأمينات الرقة وتؤشر أصولاً يتم بناؤها على قاعدة بيانات دمشق، وأن أغلب الوكالات الجماعية قديمة تجاوزت مدتها ثلاثة أشهر (تجاوزت المدة القانونية للوكالات)، وتم الوصول إلى عدم وجود معاشات مرتجعة وعدم تشطيب المعاشات باستثناء كوة الرقة التي تصرف في فرع الرقة مما يؤكد بقاء مبالغ المعاشات غير المقبوضة مع الوكلاء.

وحسب معلومات «الوطن» تم التصريح من قبل الوكلاء بأن المعاشات يتم نقلها إلى فرع طرطوس عبر مقايضة مع تجار من دمشق إلى الرقة، وهذا بحد ذاته يعتبر مخالفة صريحة لنقل الأموال العامة.

كما تبين في جولة اللجنة أنه لا يتم الطلب من أصحاب المعاشات بيانات عائلية أو إخراج قيد ما أدى إلى ثبات المبالغ المصروفة دائماً بسبب عدم تحديث البيانات للمستحقين كزواج وبلوغ السن القانوني ووفاة كما أنه ثبت عدم تسجيل أي وقوعات على مستحقي المعاشات.

كما لوحظ من اللجنة عدم وجود نقل لأي معاش من شيخوخة إلى وفاة خلال السنتين الماضيتين، إضافة لوجود ملف صرف تعويض الدفعة الواحدة محال من الرقة للصرف في دمشق بعد تأشيره من فرع الجهاز بالرقة ما يعتبر مخالفاً للصلاحيات الممنوحة للفرع بصرف المعاشات على حين أن التعويض يكون عن طريق اللجنة المركزية بالإدارة العامة، إضافة إلى أنه لم يتم تحويل الاقتطاعات من المعاشات لمصلحة المصارف العامة منذ بدء تسليم المعاشات ما أدى إلى تراكم المبالغ وأدى إلى ملاحظة المصارف للكفلاء.

إضافة إلى العثور على ازدواجية بصرف معاشات عدد من المتقاعدين من فرع دمشق وفرع الرقة للشهر نفسه، كما تبين وجود عدد من الوكلاء الذي تم إيقاف وكالتهم بالتعميم الصادر من مدير عام التأمينات الاجتماعية بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢ والذي طلب عدم قبول الوكالات التي يراجع فيها سبعة من العاملين لدى فرع تأمينات الرقة بسبب مخالفتهم لتعليمات المؤسسة بهذا الخصوص استغلال عملهم الوظيفي، ورغم ذلك استمروا بتقاضي المعاشات لتواريخ متنوعة واستمر أحدهم في تقاضي المعاشات لتاريخ ٢٠١٥/٣/١٩. كما استمر جميع الوكلاء المنوعين وفق التعميم السابق باستلام المعاشات وفق قاعدة بيانات دمشق وتناقض اللائحة اليدوية مع الحاسوبية.

كما تبين أن بعض الوكلاء يتقاضى عن ١٠٠٠ مستحق ولم يتسن للجنة تدقيق وكالاتها، حيث تبيّن أن الوكيل يتقاضى مبلغ ألف ليرة سورية عن كل معاش حسبما ذكره الوكلاء بحضور اللجنة ومدير الفرع.

وأضاف المصدر: إن اللجنة تقدمت بعدة مقترحات منها أن يتم تحويل كل المعاشات لمستحقي محافظات الرقة ودير الزور وإدلب إلى المؤسسة العامة للبريد لإحداث كوات لتسليم المعاشات لكل محافظة، وذلك وفقاً للاتفاق بين مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للبريد واعتباراً من شهر تموز الماضي، بحيث يتم إيقاف العمل بجميع الوكالات الجماعية وقبول بالوكالة الفردية فقط مراعاة لمرض بعض المستحقين وذلك بموجب العقد المبرم بين المؤسسة والمؤسسة العامة للبريد.

كما تم اقتراح أن يتم مخاطبة كل من فرع طرطوس والحسكة وحماة من أجل تحويل المعاشات التقاعدية لكل من الرقة ودير الزور وإدلب عبر مراكز البريد في كل محافظة، بالإضافة إلى السماح للراغبين من المتقاعدين في توطين معاشاتهم لدى المصارف والحصول على بطاقة صراف آلي.

هذا وكان وزير العمل الدكتور خلف العبد الله قد كشف في وقت سابق لـ«الوطن» عن إحالة ملف معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، وتأكيده على قيام الوزارة بهذا الإجراء بدافع الوقوف على صحة الوكالات التي يتم صرف معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة من مديرية التأمينات في محافظة دمشق، والتثبت من أن هذه الوكالات تم تنظيمها من قبل أصحاب العلاقة الموجودين في محافظة الرقة.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» من مصدر مسؤول باستمرار التحقيق من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية في هذا الموضوع، كما تم الإخبار من أحد الوكلاء عن وجود ٦ مستفيدين متوفين منذ عام ٢٠١٤ بقي مستمراً باستلام رواتبهم، إضافة إلى تسليم المديرية ٥ بيانات وفاة، مع الإشارة إلى أنه لم يتم توفية أحد من متقاعدي الرقة منذ ثلاث سنوات حتى الآن، وأنه تم إيقاف العمل في فرع المؤسسة في محافظة الرقة من الشهر الخامس من العام الحالي.

ويبقى السؤال الأهم، لماذا حتى تاريخه لم تقم الجهات المسؤولة باتخاذ أي إجراء تنفيذي بحق أي من الموظفين المحقق معهم، كأن يتخذ بحقهم كف يد كأبسط إجراء.. يتساءل مراقبون؟!!

وزير الصناعة لـ«الوطن»: ١٤ مليون دولار لمشروعي الشراب الجاف والسيرومات من الائتماني الإيراني

الوطن

بيّن وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن الوزارة تعمل حالياً على أن تكون الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٦ مبنية على الحاجة الفعلية وعلى دراسات جاهزة وأرقام واضحة أو تقديرية على الأقل للمشاريع الواجب إدراجها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح طعمة أن من أولويات عمل الوزارة حالياً تأمين الاحتياجات الأساسية للصناعة ولاسيما الدوائية وقد تمت الموافقة على إدراج ذلك ضمن الخط الائتماني الإيراني مشروعي خط إنتاج للشراب الجاف ومعمل لإنتاج السيرومات واستقدام الدواء الإيراني في عبوات كبيرة لتتم تعبئته وتغليفه في سورية أما الأدوية المصنوعة على شكل امبولات وفيالات فيمكن استقدامها بشكلها المعبأ ويتم تغليفها في الشركة الطبية العربية تاميكو، مبيناً أن كلفة المشروعين تصل إلى نحو ١٤ مليون دولار. وتم إدراجهما ضمن الخطة الاستثمارية للعام الحالي وتسعى الوزارة جاهدة للانتهاء منه خلال ٢٠١٥. لافتاً إلى أن الوزارة بصدد إدراج معمل للخميرة في منطقة تل سلحب.

وأشار طعمة إلى أن هناك أولويات يتم العمل عليها ضمن المرحلة الحالية حيث تمكنت من نقل خط البريفون ومستلزماته من تحت الأنقاض في شركة تاميكو إلى شركة السن في طرطوس للاستفادة منه قدر الإمكان.

وأضاف: إن خطوط الاستبدال والتجديد التي يتم إدراجها ضمن الخطة تأتي لإزالة الاختناقات من بعض خطوط الإنتاج وتحسين النوعية وتخفيض نسب الاستهلاك والمحافظة على خطوط الإنتاج والأهم من ذلك هو التركيز ضمن الأولويات على الصناعة الدوائية والنسيج والغذائية إضافة إلى الإسمنت.

وفي سياق متصل قال طعمة: إن الوزارة شارفت على انتهاء من خطتها الإسعافية التي تم تخصيص مبلغ وقدره ٨٠٠ مليون ليرة حيث قامت بالاطلاع على الأعمال المنجزة من الخطة الإسعافية المتعلقة بالشركات وإمكانية الاستفادة من المبالغ المخصصة لأي من الشركات غير القادرة على تنفيذ أعمال الترميم وإعادة التأهيل فيها.

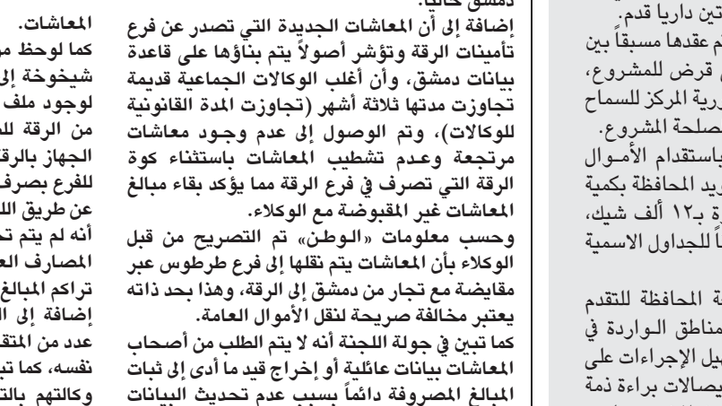

وبالعودة إلى تقرير الوزارة نجد أنه بالأرقام أن الاعتمادات المرصدة للمؤسسات التابعة وفق مشروع الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٥ قد بلغت للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية قدرت بـ١٩ مليون ليرة حيث تم تخصيص كل من شركتي ألبان دمشق وكونسروة دمشق بمبلغ ١١ مليون ليرة وتمت المباشرة بالتنفيذ من الشركتين وأحيلت ثبوتيات المبالغ إلى الإدارة المحلية رسمياً.

في حين تم تخصص ٨٠ مليون ليرة للشركات التابعة للمؤسسة النسيجية وقد صرفت منها ٥٩ مليون ليرة والباقي سيتم تنفيذه لاحقاً.

وبخصوص المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بين التقرير أنه تم تخصص ١٨٤ مليون ليرة صرف القسم الأكبر منها على كابلات حلب حيث خصص لها ٧٣ مليوناً نفذ منها بحدود ٩٧٪ والباقي تم توزيعه على شركتي الإنشاءات وبردى التي خصص لها ٥ ملايين ليرة نفذ منها بحدود ٢٧٪ وأظهر التقرير أن المؤسسة طالبت بإضافة الاعتمادات لشركة كابلات حلب بمبلغ ٢١٥ مليون ليرة ومبلغ ٦٠ مليون ليرة لترميم البنية التحتية ومراكز القطع والتحويل وصيانة آلات الإنتاج بغية إدخالها في العملية الإنتاجية بأسرع وقت ممكن.

ومن الجدير ذكره أن الوزارة مستمرة في متابعة باقي المؤسسات من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة والدعم الحكومي عبر «الخطة الإسعافية» وبهدف الاستفادة من الطاقات المعطلة في الشركات المتوقفة، ما يؤكد أن هناك خطة تطويرية للشركات على مدى سنوات حتى يتم من خلالها ضبط الأمور على أكمل وجه.

محصول الشوندر السكري يشكل صداعاً لـ«الأعلاف» لعدم قابليته للتخزين

عبد الهادي شباط

كشف التقرير الصادر مؤخراً عن المؤسسة العامة للأعلاف أن حجم المبيعات للمؤسسة منذ بداية العام وحتى نهاية تموز الماضي بلغت ١٤٧ ألف طن من مختلف أنواع المادة العلفية (نخالة- شعير- جاهز أغنام- كسبة- ذرة- شوندر سكري) وأن قيمة هذه المبيعات بلغت نحو ٣,٧ مليارات ليرة منها ٢,١ مليار ليرة قيمة مبيعات مادة النخالة وحدها تليها مادة الشعير بقيمة نحو ٩٤١ مليون ليرة.

كما يظهر التقرير أن حجم المشتريات في المؤسسة بلغت خلال الفترة نفسها ٢٥٩ ألف طن من مختلف أنواع المادة العلفية وفي جميع فروع المؤسسة في المحافظات وبيّن التقرير أن المؤسسة عملت خلال العام الجاري على تنفيذ دورتين علفيتين الأولى استمرت حتى منتصف أيار بينما بدأت الثانية بتاريخ ٧/٨ وأنها مستمرة حتى نفاد كميات الشوندر السكري التي تعمل المؤسسة على استجرارها إضافة إلى فتح دورات شهرية خاصة للخيول والجواميس حيث يظهر التقرير أن مخصصات الرأس من الأغنام والماعز بلغت خلال هذه الدورات ٢١ كغ من مختلف المواد العلفية وأن حصة الرأس من الأبقار بلغت ٢٠٠ كغ من الجواهز العلفية ومادة الشوندر السكري بينما بلغت حصة الرأس من الجمال نحو ٢٥٠ كغ وحصة الرأس من الجواميس ٣٠٠ كغ والخيول نحو ٦٦٥ كغ.

وحول كميات الشوندر السكري التي استطاعت المؤسسة تسوقها أوضح معاون مدير المؤسسة المهندس عبد الكريم شباط أنها بلغت ١٦,٦ ألف طن حيث تم تحديد سعر الشراء ٧ ليرات من الحكومة بينما تعمل وزارة الصناعة على تسوقه من المزارعين بسعر ١٠ ليرات وبيّن شباط أن المؤسسة نجحت وتمكنت من بيع وتصريف كامل الكميات التي تم شراؤها رغم كل الصعوبات التي واجهت بذلك المؤسسة وأهم هذه الصعوبات أن مادة الشوندر السكري لا تخزن وهي تتلف خلال ٢٤ ساعة ورغم ذلك تمكنت المؤسسة من فتح قنوات تصريف مباشر لجميع الكميات التي تسليمها للمؤسسة دون إتلاف أي كمية وحول بقية المحصول المتوقع لدى المزارعين أفاد بأن التقديرات تشير إلى حجم كامل المحصول نحو ٣٠ ألف طن وأن المؤسسة استطاعت شراء أكثر من نصف هذه التوقعات وهي جاهزة ومستمرة في شراء جميع الكميات التي يتم توريدها من المزارعين لمعمل السكر في منطقة سلحب.

بينما بلغت حجم الكميات التي تسوقتها المؤسسة من مادة الشعير من الفلاحين نحو ٨٣ ألف طن منها ٨٢ ألف طن من محافظة الحسكة وحدها ونحو ألف طن تم تسوقها من مراكز محافظة حماة.

ومن جانبه بين مدير الخزن في المؤسسة أن إجمالي الرصيد المتوافر في مستودعات المؤسسة من مادة النخالة يبلغ ١٢٢٨٠ طناً من مادة الشعير نحو ١٤٦ ألف طن ومن مادة جاهز حلوب ١٤ ألف طن ومخزون مادة الذرة الصفراء نحو ٥٥٠٠ طن ونحو ٥٦٠٠ طن من مادة الكسبة.

وعن توافر المادة العلفية لمختلف القطعات لدى المربين بين شباط أن المادة العلفية متوافرة وأن كل المربين المستحقين يحصلون على مخصصات قطعانهم عبر الدورات العلفية التي تفتتحها المؤسسة في مختلف المحافظات.

١,٥ مليار ليرة لمزارعي الحبوب بحماة

محمد أحمد خبازي

أنهى المصرف الزراعي بحماة، صرف مليار و٤٦٠مليوناً و٨١٥ ألف ليرة قيم الحبوب المسوّقة من المزارعين للموسم الزراعي الحالي.

وقال مديره إياد الرزوق: إنه تم صرف ٦١٣ مليوناً و٥٣٨ ألف ليرة ثمناً للحبوب المسوقة إلى مراكز مؤسسة حبوب حماة، كما تم صرف ٧٤٥ مليوناً و١١٠ آلاف ليرة ثمنا للأقماح التي تم تسويقها لمصلحة مؤسسة إكثار بذار حماة، في حين صرف مبلغ ١٠٢ مليون و١٦٧ ألف ليرة ثمناً لمحصول الشعير المسوق من المزارعين لمصلحة مؤسسة أعلاف حماة.

وأكد الرزوق أن عمليات الصرف تتم بعد ورود القوائم الاسمية من مؤسسات الحبوب وإكثار البذار والأعلاف بحماة، وإدخال البيانات إلى الحاسب ليتم تنظيم أوامر الدفع، مشيراً إلى أن المطلوب من المزارعين البطاقة الشخصية وبراءة الذمة.

كما تم تخصيص المصرف بـ٧٢٠ مليون ليرة لدفع ثمن الأقماح التي يتم تسويقها لمصلحة مؤسسة إكثار بذار حماة، وبـ١٤٤ مليون ليرة لدفع ثمن محصول الشعير المسوق من المزارعين لمصلحة مؤسسة أعلاف حماة، ويتم الصرف من مصرفي حماة وسلمية.

مسؤول حكومي لـ«الوطن»:

الترويج للتداول بالليرة التركية سياسي ويجب أن يعامل معاملة إدخال السلاح والإرهابيين

علي محمود سليمان

طالب مسؤول حكومي أن يعامل الترويج لإدخال الليرة التركية إلى مناطق الشمال السوري معاملة إدخال السلاح والإرهابيين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المسؤول الاقتصادي أن تداول العملة غير الشرعية يعتبر بمنزلة تداول السلاح غير الشرعي، وكما يؤثر السلاح غير الشرعي على أمن الوطن، فإن تداول الليرة التركية غير الشرعية يسيء للاقتصاد الوطني، كون جزء من الدورة الاقتصادية العينية النقدية أصبحت خارج مكونات الدورة المالية الاقتصادية السورية.

وأشار إلى أن عمليات الترويج للتداول بالليرة التركية تهدف إلى دعم قيمتها في الداخل التركي بعد أن سجلت الليرة التركية تراجعاً جديداً مقابل العملات الأجنبية وخاصة غداة الإعلان عن إخفاق محادثات تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في البلاد التي تشهد توترات داخلية وأعمال عنف.

ولفت المصدر إلى أن من قام بسرقة المصانع والمعامل في حلب وإدخالها إلى الأراضي التركية، لن يتوانى عن الترويج لعملته بهدف الإساءة للوضع الاقتصادي السوري أولاً، ومحاولة دعم عملته في الداخل ثانياً، لافتاً إلى أن البعد الأساسي في ترويج التداول باليرة التركية سياسي بامتياز.

وعما يتعلق بالصادرات التركية إلى الداخل السوري، أوضح المصدر أن الرقم الذي تم تداوله على أنه صادر عن مكتب الإحصاء التركي لحجم الصادرات التركية إلى سورية غير معترف به ولا يمكن التأكد من صحته، ولكن على فرض أن الرقم كان صحيحاً أو قريباً للواقع فهو يعتبر تهرباً من الضريبة المفروضة على البضائع التركية وفق الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين، حيث تنص على أن أي بضاعة تدخل يفرض عليها ضريبة بنسبة ٣٠٪، فإذا كان الرقم المعلن للصادرات التركية هو ١,٨٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٤، فهذا يعني أنه يفرض عليه ضرائب بقيمة ٦٠٠ مليون ليرة سورية تذهب لمصلحة خزينة الدولة، فإن كان الرقم صحيحاً فهو يعتبر خسارة للخزينة لو أن هذه البضائع دخلت بشكل شرعي عبر المعابر الحدودية الرسمية.

بدوره رأى الخبير المصرفي الدكتور دريد ضرغام أنه في ظل عدم وجود أرقام دقيقة لا يمكن إطلاق أحكام على الموضوع ولكن يمكن سؤال وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن حجم السلع والبضائع التركية التي دخلت إلى مناطق الشمال بشكل خاص ومناطق الداخل عموماً في المرحلة السابقة فإذا كان حجمها معلوماً يمكن إيجاد حلول، كما من المعروف في الفترة الأخيرة وجود بضائع وسلع تركية في الأسواق السورية وهي تثير إشارات استفهام كثيرة.

وبينما يتعلق بالترويج لإدخال الليرة التركية أشار ضرغام إلى أن النقطة المهمة هو حجم الرواتب التي تصرف في المناطق غير الآمنة فالدولة ما زالت تصرف رواتب موظفي تلك المناطق، وهذه السيولة النقدية بالليرة السورية تؤكد أن الناس ما زالت تعتمد على الليرة السورية في تعاملاتها، «ولو فرضنا أن عملية الترويج لإدخال الليرة التركية تحدث فعلاً فإن الإجراءات الواجب اتخاذها أن يتم العمل على استقرار العملة الوطنية في المناطق الآمنة وعندما تتم عملية الاستقرار فإن هذا الأمر سينتقل إلى باقي المناطق بسهول وبشكل تلقائي».

وكان مكتب الإحصاء التركي قد صدر رقماً لحجم الصادرات التركية إلى سورية في عام ٢٠١٤ معلناً أنها وصلت إلى ١,٨٠ مليار دولار وهو رقم قريب لحجم الصادرات مع تركيا في عام ٢٠١٠ الذي بلغ ١,٨٤ مليار دولار.

المستثمرون يطمعون بالأراضي الزراعية بالسويداء!!

عبير صيموعة

بحجة وجودها خارج محددات الخطة الإنتاجية المعتمدة من مديرية زراعة السويداء جاء الاعتراض على تشميل مشاريع زراعة وتعبئة وحفظ الدراق الإيطالي في السويداء حيث أكدت مديرية الزراعة أن هذه الأراضي هي أراض مخصصة للمحاصيل الحقلية من القمح والشعير علما أن الإحصائيات المقدمة من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظة تبين أن الأراضي القابلة للزراعة بالمحافظة تبلغ ١٩٩ ألفاً و١٤٧ هكتاراً في حين المستثمر منها لا يتعدى الـ١٦٠ ألف هكتار الأمر الذي دفع مستثمري السويداء ومن خلفهم هيئة الاستثمار في المحافظة إلى التساؤل عن إمكانية استثمار المساحات غير المستثمرة (الاراضي البور) في مشروعات مجدية اقتصادياً مثل الدراق الإيطالي وخاصة أن المشاريع الزراعية الثلاثة لزراعة الدراق الإيطالي في المحافظة والتي جرى تشميلها ضمن قانون الاستثمار تعتبر من أنجح المشاريع على ساحة المحافظة وتؤكد مدير فرع الاستثمار في السويداء زهر أبو خير أن أحد هذه المشاريع والعائد ملكيته للمستثمر وليد حامد يعتبر من أنجح المشاريع حيث بلغت مساحة الأرض المزروعة ٥٠٠ دونم كما وصل عدد الأشجار فيه إلى ٢٠ ألف شجرة تنتج ١٥٠٠ طن سنويا من الدراق هذا فضلا عن تشغيله لما يزيد على ١٤٠ عامل موسمي ودائم كما أن فترة استرداد رأس المال لا تتعدى السنوات الثلاث.

هذا وأشارت أبو خير إلى ضرورة استثناء المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار من محددات الخطة الإنتاجية نظرا للإقبال الشديد من المستثمرين على هذه المشاريع فضلا عن مساهمتها في تشجيع الاستثمار على ساحة المحافظة وتأمين فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة إضافة إلى أن تلك المشاريع تعمل على استصلاح الأراضي غير المستثمرة.

ولابد من الإشارة إلى قيام مدير هيئة الاستثمار المهندسة هالة غزال بزيارة المشروع المذكور في موسم القطاف وأخذ عينات منه تثبت نجاحه والجدوة الاقتصادية الكبيرة التي يحققها المشروع المذكور فلماذا لا يتم استثناء تلك المشاريع من محددات الخطة الإنتاجية الزراعية المعتمدة؟